

أموال 29 مليون مصرى في مهب المضاربات: تحويل أموال التأمينات للاستثمار في البورصة لسداد ديون الحكومة



الخميس 11 ديسمبر 2025 م

إجبار صناديق التأمين الحكومي على الاستثمار في أسهم البورصة ليس "إدارة حديثة للأصول" كما يروج إعلام السلطة، بل مغامرة قسرية بأموال هي في حقيقتها حقوق معاشرة وتعويضات لملايين المصريين^١ القرار الجديد للهيئة العامة للرقابة المالية يفتح الباب لتحويل مدخرات 29 مليون مؤمن عليه إلى رأس مال مغامر يُستخدم لإنقاذ بورصة تبحث عن سيولة، بدل أن تبقى هذه الأموال أداة أمان اجتماعي في بلد ينهشه التضخم وتأكل الدخول^٢

قرار يلزم لا يخier

الهيئة العامة للرقابة المالية أصدرت لأول مرة قراراً يلزم صناديق التأمين الحكومية باستثمار ما بين 5% و20% من أموالها في الأسهم المقيدة بالبورصة، عبر صناديق استثمار مفتوحة، متى تجاوزت أصول الصندوق 100 مليون جنيه، مع سقف نسبي لكل صندوق استثمار^٣ هذا ليس "تحديًا اختياريًّا للاستثمار" بل نقل قسري لأموال ذات طابع تأميني واجتماعي من أدوات منخفضة المخاطر إلى أدوات عالية التقلب، في سوق تتحرك فيها الأسعار أحياناً بقرارات سياسية وتعويضات مفاجئة أكثر مما تتحرك بقيم اقتصادية حقيقة^٤ حين يُجبر الصندوق على المخاطرة، فإن الخاسر في النهاية ليس العذير ولا الهيئة، بل الموظف والعامل وصاحب المعاش^٥

استدعاء شبح مبارك ونهب التأمينات

الخبراء الذين يربطون بين هذا القرار وما جرى في عهد حسني مبارك لا يبالغون: فقد سبق أن استُخدمت أموال التأمينات في تمويل عجز الموازنة وسد ثقوب سياسات فاشلة، ثم ضاعت حقوق أجيال كاملة في متأهله "التزامات على ورق". اليوم يعاد إنتاج المنطق نفسه بوجه جديد: البورصة بدل سندات الخزانة، وصناديق الاستثمار بدل وزارة المالية، لكن الجوهر واحد: استخدام أموال المؤمن عليهم كخزان احتياطي لإنقاذ الدولة من مأزق السيولة وجذب مستثمرين لطرح حكومي لا يجد مشترين كافيين^٦ الخطر أن أي هزة في السوق، أو تصريح حاد في الأسعار بعد موجة صعود مصطنعة، يمكن أن تلتهم نسبة مؤثرة من هذه المدخرات خلال أسبوعين^٧

"زيادة عوائد" أم تعويض فشل الإقتصادية؟

المسؤول الحكومي الذي يتحدث عن "تعظيم العائد الاستثماري" و"الاستفادة من القمم التاريخية في البورصة" يعترف ضمنياً أن الدولة تبحث عن جيوب جديدة تمول بها زيادات المعاشات بعد أن تراجع العائد على أذون الخزانة والودائع^٨ بدل أن تُصلح السياسات التي أوصلت الدين وأسعار الفائدة إلى هذه الحالة، تُلقي كرة النار في حضن صناديق التأمين^٩ الخطر هنا مزدوج: إذا استمرت البورصة في الصعود قد تخرب الإدارة بعزيز من التوسيع في المخاطرة، وإذا انهارت الأسعار لن يتحمل أحد سياسياً مسؤولية الخسائر، وسيُقال للناس ببساطة إن "هذه طبيعة السوق".

صناديق " خاصة " على الورق فقط

المسؤولون يحاولون التخفيف بالقول إن القرار لا يشمل حالياً صندوقى التأمينات والمعاشات، بل صناديق حكومية مثل تأمين طلاب المدارس، ومخاطر الخدمات البريدية، ومركباً الصيد، وحوادث النقل السريع، وتعليم الأزهر^{١٠} لكن هذه الصناديق ليست كيانات استثمارية تجارية، بل آليات حماية لهؤلاء ضعيفة: طلاب، صيادون، سائقون، وأسرهم^{١١} كل جنيه يُخاطر به في البورصة من هذه الأموال يعني أن تعويضات حوادث أو كوارث مستقبلية قد تُدفع من صندوق خاسر، أو تُخفض قيمتها فعلاً، بينما يظل كبار المضاربين والمستفيدين من طروحات الدولة في مأمن من أي تبعات^{١٢}

الخبير هاني توفيق لفت بدقة إلى أن الأصل في استثمار أموال التأمين أن يكون قراراً حرّاً لحامل الوثيقة ومدير الاستثمار، لا إلزاماً بقرار سيادي من regulator يرى في البورصة أولوية سياسية منطق التأمين يقوم على الحيطة والتحوط والانتشار فيأصول آمنة، لا على الجري وراء "قمم تاريخية" يعرف المختصون أنها غالباً مقدمة لتصحيح عنيف، خاصة في سوق صغيرة ومترددة كأسهم البورصة المصرية تحويل فلسفة الاستثمار من حماية طويلة المدى إلى تعظيم قصير الأجل لقيمة المحافظ هو انتهاك صريح لجوهر وظيفة هذه الصناديق

من يتحمل الخسارة عندما تنفجر الفقاعة؟

الخبير إيهاب سمرة طالب – على استحياء – بأن تتحمل الدولة المخاطرة إذا حققت هذه التجربة تقول إن دولة العسكر لا تعوض إلا كبارها، بينما يترك صغار المدخرين يواجهون مصيرهم إذا هوت أسعار الأسهم التي جرى ضخ أموال الصناديق فيها، فلن يعاد تشكيل مجالس إدارات، ولن يستقيل أحد من هيئة الرقابة المالية، بل سيتحمل صاحب الوثيقة قطعاً في مزايا التأمين أو تجميد زيادات المعاشات بحجة "الظروف السوقية". بهذا المعنى، القرار ليس مجرد توجيه استثماري بل تحويل منظم ومسيق للمخاطر على أضعف حلقة في السلسلة

سيولة للبورصة أم قبلة موقوتة للمجتمع؟

خبراء سوق المال الذين يصفقون للقرار يتحدثون صراحة عن "8 مليارات جنيه سيولة جديدة" تتدفق للبورصة، وعن دعم أسهم مؤشر إيجي إكس 30 وتحقيق "مستويات تاريخية جديدة". أي أن الهدف المعلن هو إنعاش السوق وتحسين أرقامها ومساعدة الحكومة في الطروحات، لا حماية أموال المؤمن عليهم صرحاً أن الاستثمار في الأسهم قد يكون أداة تحوط من التضخم للمستثمر القادر على تحمل الخسارة، لكن عندما يكون المستثمر الحقيقي هو عامل بسيط أو موظف ينتظر معاشًا بعد عشرين عاماً، فإن المجازفة لا تعني "تحوطاً" بل مقامرة بحقوقه المستقبلي في بلد لا يملك فيه شبكة أمان اجتماعي بديلة

قرار يعكس فلسفة سلطة ترى المجتمع خزينة مفتولة

جوهر الخطورة في هذا القرار أنه يكشف طريقة تفكير راسخة لدى حكومة الانقلاب: كل ما في يد المجتمع من مدخلات – ودائع، شهادات، تأمينات – هو في النهاية احتياطي يمكن تعبيئه بالقوة لإنقاذ الدولة من أزماتها، ولو كان الثمن تهديد أمن الملايين في شيخوختهم أو عند العرض والحوادث ما تحتاجه أموال التأمينات هو تحصين قانوني إضافي يمنع استخدامها في المضاربات، لا تحويلها إلى وقود جديد لجرافة "الإصلاح المالي" الذي يمر فوق حقوق الناس باسم عوائد أعلى وأرقام براقة على شاشات البورصة